

قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب لحشد الأموال من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

وثيقة مشروع

الشريحة الخامسة عشر من حساب التنمية للأمم المتحدة

الهدف: تعزيز قدرة البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب والإبلاغ عنه لإدارة وحشد الموارد من أجل خطة العام 2030، والتمكين من تحقيق تعافٍ أخضر وأكثر شمولاً ومنعة من الوباء.

البلدان المستهدفة: ثمانية بلدان نامية مختارة من مناطق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ECLAC) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA).

الجهة المسؤولة عن التنفيذ: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد (UNCTAD).

منظمات الأمم المتحدة الأخرى المنفذة لبرنامج التنمية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة (DESA/UNSD)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ECLAC)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA).

المنظمات المتعاونة الأخرى: مكاتب المنسقين المقيمين (RCO's)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والبنك الإسلامي للتنمية (ISDB).

الملخص التنفيذي

تنص الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/RES/73/291) على تشجيع جميع الجهات الفاعلة على دعم المبادرات الرامية إلى جمع المعلومات والبيانات وتنسيقها ونشرها وتقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بناء على طلب البلدان النامية. وفي نيسان/أبريل 2020، أنشأ فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة فريق عمل معني بقياس دعم التنمية. **وضع الفريق العامل مقترحاً للمؤشر 17.3.1 من أهداف التنمية المستدامة (SDG)**، والذي يحدد مبادئ القياس الرئيسية والمكونات الرئيسية لدعم التنمية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأسفر هذا العمل بالتالي عن **إطار مفاهيمي طوعي متفق عليه (CF) لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب، طورته بلدان الجنوب العالمي**، واعتمده اللجنة الإحصائية والجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2022. وطلب أيضاً "التمكين من المزيد من العمل بهذا الشأن، بما في ذلك ما يتعلق بالإبلاغ العالمية وبناء القدرات، من خلال الوصاية المشتركة للأونكتاد، وأن تتولى قيادته بلدان من الجنوب العالمي، استناداً إلى الآليات التي تقودها البلدان".

وفي هذا المشروع، ستقدم الأونكتاد، وشعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، وأربع لجان إقليمية تابعة للأمم المتحدة، بالاشتراك مع شركاء في منظومة الأمم المتحدة وخارجها، الدعم لثمانية بلدان نامية في أفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية لقياس الطرائق المالية وغير المالية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لإرشاد وتوجيه إجراءات السياسة العامة بهدف إدارة وتعبئة الموارد للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والهدف المنشود هو أن تقوم جميع البلدان الرائدة بجمع البيانات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الإطار، وإعداد التقديرات الأولية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب واختبار منهجية مؤشر أهداف التنمية المستدامة 17.3.1. ستُقدّر النتائج بالبيانات الحالية المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أو المساعدة الإنمائية الرسمية حيثما توفرت. وستعطي المقارنة صورة أوضح عن نوع وحجم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في كل بلد. كما وسيعزز المشروع التنسيق الوطني فيما بين الجهات المسؤولة عن التنمية الدولية والأجهزة الإحصائية، وعلى الصعيد الدولي مع قسم الإحصاءات في اللجان الإقليمية الأونكتاد، والقطاع الخارجي، والوكالات الإنمائية الدولية. وستقدم المشاريع التجريبية استنتاجات بشأن جدوى وتحديات قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تطبيق الإطار. وعلى المدى الطويل، قد يمكن المشروع من تقاسم الموارد والأدوات التي تم تطويرها في المشروع من إعداد تقارير عالمية عن مؤشر أهداف التنمية المستدامة 17.3.1.

استراتيجية المشروع

ستتألف المرحلة الأولى (الإنشاء) من تمهيد الطريق للعمل من خلال زيادة الوعي بالأنشطة الإقليمية ووضع إطار وأدوات وموارد محسنة لجمع البيانات والتوليف بينها والإبلاغ عنها في المشاريع التجريبية المبكرة واجتماعات الخبراء مع البلدان الرائدة. وستطبق المرحلة الثانية (الرئيسية) هذه الموارد على البلدان المستفيدة بدءاً من التعلم من النظراء في ورشة عمل مشتركة بين الأقاليم، والتعلم الإلكتروني، والجولات الدراسية إلى البلدان الرائدة أو غيرها من البلدان، وورش عمل وطنية لبناء قدرة أصحاب المصلحة الوطنيين على قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب والإبلاغ عنه. وستوفر المرحلة الثالثة (التوسيع) الأدوات والنتائج والموارد مع أصحاب المصلحة الوطنيين والعالميين.

الهدف

توطيد قدرة البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على قياس والإبلاغ عن مساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إحراز تقدم في خطة عام 2030 وفي تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولاً واستدامة.

النتيجة 1

تعزيز الفهم والموارد والأدوات اللازمة لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب والإبلاغ عنه في إطار المؤشر 17.3.1، بالتنسيق مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوصفها وكالة راعية مشتركة (الإنشاء).

- المخرجات: 4 أنشطة إقليمية لنشر الإطار المفاهيمي؛ تنقيح الإطار المفاهيمي وإقراره في اجتماع للخبراء؛ تطوير أدوات لجمع البيانات وتجميعها وإصدار التقارير.

النتيجة 2

توطيد قدرة الإحصائيين وخبراء التنمية وصانعي السياسات في البلدان المستفيدة على قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب والإبلاغ عنه في إطار الهدف 17.3 (البرنامج الرئيسي)

- المخرجات: عقد حلقات عمل مشتركة بين الأقاليم لبناء القدرات لفائدة الثمانية بلدان المستفيدة؛ تطوير مادة للتعلم الإلكتروني وعقد دورة بصدها؛ ترتيب زيارات دراسية (1 لكل منطقة)؛ ورش عمل وطنية في الثمانية بلدان المستفيدة.

النتيجة 3

إنشاء مجموعة من الممارسات فيما بين السلطات الإحصائية الوطنية ووكالات التعاون الدولي والمؤسسات العامة الأخرى من البلدان النامية لتحديد حجم التعاون فيما بين بلدان الجنوب (التوسيع)

- المخرجات: الإطار والأدوات والموارد التي تشارك في المناسبات الوطنية والدولية؛ تقرير يلخص المنهجية والنتائج والتحديات المبكرة التي ناقشتها جهات التنسيق الرسمية للبلدان المستفيدة؛ دورة التعلم الإلكتروني متاحة لأي بلد مهتم.

الاستدامة

بما أن المشروع سيستند إلى الشبكات والآليات القائمة للجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة للتعاون في المناطق، فمن المتوقع، عند الاقتضاء، أن تتقاسم البلدان النامية المستفيدة أوجه التقدم التي حققتها من خلال المشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل مناطقها ومع البلدان المهتمة الأخرى، بما في ذلك في المناقشات المستقبلية في اجتماعات الخبراء العادية. كما سيجري تقاسم الإنجازات الرئيسية في سياق دولي أوسع من بلدان المشروع فقط.

وبينما ينظر المشروع في استخدام البيانات القائمة بطرق جديدة وفي تطوير أدوات وأطر تتماشى مع العمل الإحصائي الحالي وبيئات البيانات الوطنية، سيسهل على المكاتب الإحصائية الحفاظ على النتائج في عملها العادي.